اللجنة: لجنة حقوق الإنسان

القضية: الوضع الإنساني في الفلبين حرب المخدرات

رئيس اللجنة: إسراء مراد

المنصب: رئيس اللجنة

المقدمة

قبل الحديث عن أوضاع الفلبين الإنسانية وحروبها ضد المخدرات يجب علينا اخذ معلومات عامة عن دولة الفلبين فهي دولة تقع في القارة الآسيوية على الحدود الغربية للمحيط الهندي وتشترك في حدودها البحرية مع كل من الصين، وتايوان، وماليزيا، وإندونيسيا. تتكون الفلبين من الجزر عددها أكثر من 7100 جزيرة مستقلة ويبلغ عدد سكانها 101,538,900 نسمة وعاصمتها مدينة (مانيلا) وهي أكثر مدن الفلبين تعتاداً للسكان وتعتبر الفلبين من أجمل المناطق السياحية في العالم،رغم الفقر الذي يتواجد فيها فتعد الفلبين من الدول الفقيرة، وتعرضت الفلبين للكثير من الاستعمار من قبل الأسبان والأمريكان واليابان، وبما أن الفلبين تعتبر ملتقى الحروب بين الشعوب الأجانب والشعب الفلبيني فلا غرابة أن نظامها قد اختلف حسب دور كل شعب استولى على البلاد، وعندما استولى الأسبان على البلاد أصبح الحكم تابعاً لحكم إسبانيا، وهكذا كل من الدول الأخرى.

وعندما استقلت الفلبين من أمريكا في سنة (1946م) أصبحت جمهورية تحكم بالديمقراطية أصبح لكل فرد من أفراد الشعب مسلماً أو غير مسلم الحق والحرية في الترشح والانتخابات، وهكذا وكانت هناك الكثير من الحروب ضد الإسلام والمسلمين وتعد الفلبين من أكثر الدول التي شهدت الحروب.وما زالت تعاني من هذه الحروب حتى يومنا هذا ومن أشد الحروب التي تحدث في الفلبين ليست كبقية الحروب ولكنها حرب الحكومة مع المخدرات وتعتبر من الحروب الإجرامية الكبيرة وسوف نأتي على ذكر ذلك لاحقاً. تواجه الفلبين قضية باتت مستمرة في المجتمع الفلبيني الآن و هي قضية أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان، وهي قضية حرب المخدرات الفلبينية. هذه القضية تشير إلى سياسة المخدرات التي تم إنتاجها من قبل الحكومة الفلبينية في عهد الرئيس رودريجو دوتير الذي تولى منصبه في 30 يونيو 2016. ووفقًا لرئيس الشرطة الوطنية الفلبينية رونالد ديلا روزا ، فإن السياسة هي تهدف إلى قتل تجار مخدرات غير قانونية على الصعيد الوطني. حث دوتيرت أفراد الشعب على قتل المجرمين المشتبه بهم ومدمني المخدرات.

معاني المصطلحات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)

هو وثيقة تاريخية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في 10 ديسمبر 1948 بوصفه القرار 217 في ، فرنسا. ومن بين 58 عضوا آنذاك في الأمم المتحدة ، صوت 48 عضوا لصالحه. يتألف الإعلان من 30 مادة تؤكد حقوق الفرد والتي تشمل معاهدات الدولية الفرعية ، وتحويلات اقتصادية ، صكوك إقليمية لحقوق الإنسان ، والدساتير الوطنية ، والقوانين الأخرى.

الاتحاد الدولي للسياسات المخدرات (IDPC)

شبكة عالمية تضم أكثر من 170 منظمة غير حكومية تعمل على تعزيز المناقشة الموضوعية والمفتوحة حول سياسة المخدرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. تدعم IDPC السياسات القائمة على الأدلة الفعالة في الحد من الضرر المرتبط بالمخدرات

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)

هو مكتب للأمم المتحدة أنشئ في عام 1997 لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالجمع بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات و منع الجريمة وانشأ العدالة الجنائية في العالم.

المحكمة الجنائية الدولية

هي منظمة دولية بالأحرى محكمة دولية تقع في لاهاي بهولندا. للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية محاكمة الأفراد على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الدولية.

القتل التعسفي

هو القتل الذي يمارسه أشخاص تحت رعاية الحكومة ، عادة لأسباب سياسية (مثل التصرف في المنشقين أو تأسيس سيطرة اجتماعية من خلال إرهاب الدولة) ، ولكن من دون العمليات القضائية العادية والعاجلة للإعدام.

#RealNumpePH: هي علامة تصنيف تستخدم حاليًا على الشبكات التواصل الاجتماعي في الفلبين ، حيث تعمل كحملة لمكافحة المخدرات و تم انشاءها لحماية الشعب و المواطن ضد المخدرات في الفلبين.

معلومات خلفية

نبذة عامة عن الفلبين و تاريخها

منذ عام 1560م – 1898م قد بدأ الغزو الإسباني على الفلبين واحتلالها وعدد القتلى منذ الاحتلال الاسباني لا يعد ولا يحصى من المسلمين، ومن هنا يبدأ الحديث عن الأوضاع الانسانية في الفلبين منذ القدم فالقتل اصبح اعتيادياً وسحلاً، ونحن لا نريد أن نتكلم بالكثير عن ماضي الفلبين ولكن لا بد من البداية بها.

وفي يونيو/حزيران استلم رودريجو دوتيرتي رئاسة الفلبين ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لا يمر يوم واحد دون العثور على جثث في شوارع العاصمة مانيلا بسبب أعلان الرئيس حربه على المخدرات، فقد توعد بحملته الانتخابية بقتل 100 ألف مجرم في أول ستة أشهر من توليه المنصب لتنظيف بلاده من افة المخدرات والمتاجرة بها. وهنا تكمن المشكلة الكبرى فلقد وصل عدد الضحايا أكثر من 7700 شخص ومازال العدد يتراكم يومياً.

فلنتحدث في البداية عن القانون الفلبيني الذي لا يمارس مع الشعب والمجرمين من قبل الحكومة كما ينص قانون العقوبات المنقح (القانون رقم 3815). انه يجب أن يحاكم المجرم محاكمة عادلة والقضاء هو المخول بالحكم على المجرمين والفاسدين، ولكن كما تبين لنا أن الحكومة لا تقوم بممارسة حقوق الانسان مع الشعب والمجرمين والفاسدين ولكن يكون القتل عشوائي وهم من يحكمون وينفذون الحكم مباشرة.

سبب من تفاقم هذه الأزمة

القتل التعسفي

مدد الرئيس الفلبيني فترة الحملة الى ستة اشهر اخرى، ثم اعلن مؤخراً أنها لن تتوقف أبداً حتى نهاية ولايته في 2022 و وعد (دوتبرتي) بأنه سيبذل قصارى جهده ويتخذ جميع الإجراءات الصارمة لإنجاح حملته على المخدرات وهدد باستخدام سلطته التنفيذية لتعليق إجراءات قانونية تمنع الاحتجاز التعسفي وقال إن لديه قائمة بعدد كبير من المطلوبين المشتبه باتجارهم في المخدرات.

وأثارت أعمال القتل في إطار حملة مكافحة المخدرات إدانة واسعة من المجتمع الدولي ورؤساء الدول الأخرى، ووصفتها بأنها جرائم ضد الإنسانية وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها إن رجل شرطة كبير أبلغ المنظمة أن الشرطة تحصل على أموال مقابل القتل وتحصل على ما يوازي 160 دولار على الأقل مقابل كل واقعة قتل ولا تحصل على شيء مقابل الاعتقالات. ومن هنا نستطيع القول انه لا يوجد حقوق للإنسان في الفلبين رغم الادعاءات من القبل الحكومة بغير ذلك، وما يبين اكثر أن اغلب القتلة هم من فئة الشباب والعامة وليس أفراد عصابات أو جماعات.

وقد هاجمت الكنيسة الكاثوليكية في الفلبين بعنف الحرب التي يشنها الرئيس (رودريجو) على تجار المخدرات والمدنيين، وقد اعترف أخيرا (دوتيرتي) إن 40% من الجرائم تحدث من قبل رجال الشرطة الفاسدين وقرر أن يستعين بالجيش الفلبيني بحربه ضد المخدرات لملئ الفراغ الذي تركته الشرطة تحولاً كبيرا في سياسته التي كانت تناصر الشرطة.

اضطهاد المسلمين و ردة فعل الحكومة الفلبينية و رئيسها

في عام 1972م، وخلال حكم الرئيس فرديناند ماركوس تم تطبيق الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية ضد المسلمين، وهو ما تسبب في زيادة تدهور العلاقة بين المسلمين والحكومة، خصوصًا مع وعد فرديناند لبابا الفاتيكان بتحويل الفلبين إلى دولة مسيحية كاثوليكية بالكامل. فرديناند ارتكب بالفعل مجازر مروعة بحق المسلمين من شعب مورو تسببت في هجرة الكثير منهم إلى خارج البلاد أو لمناطق فلبينية أخرى؛ بحثًا عن الأمان والعمل.

في تصريحات لموقع الجزيرة نت قال أحد أبرز قياديي جبهة تحرير مورو الإسلامية ورئيس دائرة التفاوض بالجبهة "مهاجر إقبال" إنه رغم توقيع الاتفاق والإيجابيات التي تحيط به، لكنهم لا يثقون كثيرًا بالحكومة الفلبينية.السبب في ذلك يرجع لأن الدستور الأساسي الذي كتبته الجبهة والخاص بمناطق الحكم الذاتي للمسلمين ما يزال محل نقاش في البرلمان الفلبيني، ورغم أن شعب مورو يرغب بهذا الدستور إلا أن المحكمة الدستورية العليا في الفلبين قد تقول إنه يخالف دستور البلاد.

ذهب فريق مراسلين من رويترز إلى خمس مناطق في مانيلا ليل الخميس، حيث قتل أربعة رجال في تبادل لإطلاق النار مع شرطة سرية.ومنعت الشرطة الصحفيين من الاقتراب من الموقع في حي كالوكان في شمال شرقي العاصمة، لكنهم شاهدوا ثلاثة أكياس للجثث تؤخذ من متاهة من الأزقة الضيقة، وشاهدوا في مكان آخر في كالوكان جثة رجل على سياج حديدي في محطة للحافلات.

أوضح دوتيرتي هذا الأسبوع أنه بارك التصعيد، قائلا إن من الجيد مقتل 32 مجرما في منطقة شمالي مانيلا، وأضاف "لنقتل 32 آخرين يوميا. فربما نتمكن من الحد مما يضعف هذا البلد"، وقال، الخميس، إنه لن يعفو فحسب عن الضباط الذين قتلوا مرتكبي الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بل سيقوم بترقيتهم.

إجراءات صارمة من قبل الحكومة الفلبينية

قد أكد الرئيس الفلبيني (رودريجو) إلى أن الإجراءات القانونية لتقديم هؤلاء للمحاكمة تستنزف كثيراً من الوقت والجهد.

أين الوضع الإنساني في كلام يؤكد أن الرئيس غير مهتم لحقوق الإنسان و دستور بلده؟ يجب عليه الالتزام بالقوانين والأعراف الدستورية في بلده، لكي ينعم الجميع بالأمن والأمان. ففي غياب تلك الإجراءات القانونية سيكون بإمكان الشرطة أن تعتقل المشتبه به وغير المشتبه به دون إذن قضائي وتحتجزه لفترة قد تصل إلى ثلاثة أيام. ولم توجه الدعوة لوسائل الإعلام لحضور خطاب (رودريجو) لكن مكتبه أصدر في اليوم التالي بياناً بتصريحاته. بحسب رويترز.

وعندما تولى (جافيريا) رئاسة كولومبيا بين عامي 1990 – 1994م وناشد في مقالته التي نشرتها صحيفة نيويورك تايم (رودريجو) استخدم استراتيجيات بديلة لمكافحة النخدرات وشرح أسباب فشل حملات كولومبيا على عصابات الكوكايين. وكتب يقول موجها حديثه لرئيس الفلبين " صدقني لقد تعلمت هذا الدرس بصعوبة." وقال (رودريجو) إن جافيريا "يلقي محاضرة" وإن حالة الفلبين مختلفة عن كولومبيا.

وهذا من وجهة نظر الرئيس الفلبيني (رودريجو) ولكن من وجهة نظر حقوق الانسان مختلفة تماماً عنه. ناهيك عن التعذيب داخل السجون الفلبينية والقتل من شدة التعذيب وكل هذا في سبيل ايقاف تجارة المخدرات، يوجد حلول كثيره غير القتل سوف نتطرق لها في نهاية حديثنا.

جرائم ضد الإنسانية من قبل الرئيس و الحكومة الفلبينية

في نفس السياق قد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً قالت فيه إن القتل قد يشكل "جرائم ضد الإنسانية". وقتل أكثر من سبعة آلاف شخص منذ استلام الرئيس (رودريجو) وبداية " الحرب" على تجارة المخدرات في يوليو. ودائما ما كان الرئيس يدافع عن رجال الشرطة وحملات الاعتقال والمداهمات بقوله، "أن الشرطة لا تفتح النار إلا عندما

تتعرض للتهديد من قبل مشتبه بهم. وقد اعترف مؤخراً بأن قوات الشرطة "فاسدة حتى النخاع" وقد سحب الشرطة الوطنية من حربه على المخدرات ونقل تلك المهمة إلى وكالة أصغر لمكافحة المخدرات.

شككت (أمنستي) في رواية الشرطة، بناء على أقوال شهود وتحقيقات مستقلة، مشيرة إلى أنها "تشعر بقلق عميق من أن عمليات القتل المتعمد واسعة النطاق لمرتكبي جرائم المخدرات المزعومة تبدو منهجية ومخطط لها ومنظمة من قبل السلطات". وأضافت: "يحطم ضباط الشرطة الأبواب بشكل منتظم في منتصف الليل، ثم يقتلون بدم بارد أناس عزل، يشتبه في تعاطيهم للمخدرات أو التجارة فيها".

وجهة نظر الأسقف الكاثوليكية في الفلبين

وقد وجه مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الفلبين إن قتل الناس ليس حلاً لمشكلة تهريب المخدرات مبدياً قلقه بشأن تجاهل الكثير من الناس لسفك الدماء. وقال الأساقفة في رسالة "سبب آخر يدعو للقلق هو حالة الرعب السائدة في الكثير من أماكن الفقراء. لقد قتل كثيرون ليس بسبب المخدرات ولم يخضع القتلى للحساب."

مازالت الحكومة والشرطة تنفي وبشدة ضلوعها في أي عمليات قتل خارج إطار القانون. وتلا القساوسة رسالة بتوقيع أساقفة أكبر بلد كاثوليكي في آسيا خلال مراسم القداس بالكنائس ،ومضمونها إشارة إلى اتهامات بمقتل كثير من تجار ومتعاطي المخدرات دون محاكمة إن " كل شخص له الحق في التعامل معه على أنه بريء حتى تثبت إدانته" وينبغي إتباع القانون.

أفعال الرئيس والحكومة الفلبينية ضد حقوق الإنسان

وقال (رودريجو) في بيان نقله التلفزيون "أنظروا إلى هؤلاء القردة نريد شراء 26 ألف بندقية . وهم لا يريدون بيعها." وأضاف "لدينا كثير من البنادق المصنوعة محلياً هنا. هؤلاء الأمريكيون الأغبياء."

وهنا تكمن المشكلة، أن الفساد من قبل الحكومة والشرطة والقتل التعسفي يزداد مع الوقت ويجب على المنظمات العالمية التدخل السريع لوقف هذه الجرائم العلنية، وكيف هو رد فعل المؤسسات الفلبينية على هذا، إن الدستور الفلبيني الحالي، والذي يعود إلى عام 1987م، يتضمن أحكاماً ترمي إلى منع تكرار "الانقلاب الذاتي " الذي نظمه "فيرديناند ماركوس" عام 1972م، عندما أدى فرضه للأحكام العرفية إلى سنوات من الحكم الاستبدادي. ولمنع حدوث ذلك مجدداً، أدخل واضعو الدستور سلسلة من الضمانات، فالدستور ينص على أنه يمكن استخدام حالة الأحكام العرفية لإغلاق الكونجرس أو المحاكم، أو لحرمان الأفراد من حقوقهم التي يكفلها القانون، ووفقاً للدستور يمكن للمحكمة العليا مراجعة الأساس الواقعي للقانون العرفي حال قيام أي مواطن برفع دعوى مقابلة.

لكن عندما أعلن دوتيرت الاحكام العرفية في 23 مايو، حدث شيء غريب ومزعج، ففي تناقض صارخ مع تجربة عام 2009م، تباينت آراء الفرعين الآخرين من الحكومة عند اتخاذ قرار بشأن ما يجب القيام به بعد ذلك، فقد آثر الكونجرس، الذي تسيطر عليه أغلبية موالية لدوتيرت، أن يتجاهل سلوكه الخاص قبل ثماني سنوات، بدلاً من تبني النظرية الجديدة ومفادها: أنه ينبغي عقد جلسة مشتركة للكونجرس فقط إذا كان الكونجرس يعارض فرض الاحكام العرفية. وبدلاً من ذلك، أصدرت قرارات منفصلة تعبر عن الموافقة، وتنحي جانباً أحكام الدستور.

وفي هذا الصدد نستطيع القول انه حتى الكونجرس بعيد كل البعد عن حقوق الانسان ولا بد لن نتجه الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على كثير من الحقوق الغير موجوده في الفلبين ومن هذه النصوص ما يلي:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

لما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم، ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

البلاد والمنظمات المشاركة

الولايات المتحدة

تمول واشنطن مانيلا في حملتها القاتلة لمكافحة المخدرات وتتطلع إلى الحفاظ على وجود عسكري.و يؤدي هذا التمويل لحرب المخدرات المنتشرة إلى ارتفاع نسبة القتل، خارج نطاق القضاء، قد يُنظر إليه على أنه علامة على تأييد الولايات المتحدة لانتهاكات حقوق الإنسان.

و تم توقيع كلتا البلدين على اتفاق مشترك بشأن مراقبة المخدرات وتطبيق القانون ، وهو ما يجعل واشنطن تقدم لمانيلا ملايين الدولارات لتمويل برامج الوقاية من المخدرات ، وتطبيق القانون وتدريب الشرطة.

سبب من أسباب تمويل الولايات المتحدة في حرب الفلبين ضد الميثامفيتامين الكريستالي هو لأنها لا تريد أن تصبح الأمة الآسيوية مركزًا للجمعيات الدولية.

كورية الجنوبية

اختُطِف رجل أعمال من كورية جنوبية، يدعى جي-إيك جو ،في 18 أكتوبر / تشرين الأول 2016 من منزله في أنجلس ، بامبانجا في مخطط "توخانغ من أجل الفدية" الذي يُزعم أنه ارتكبه ضباط شرطة مارقين تحت ستار عملية مكافحة المخدرات. وقد أطلق على حملة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة اسم "أوبلان توكهانغ" ، حيث تطرق الشرطة إلى المنازل وتناشد المشتبه بهم في هذه العملية. وطلب الجناة فدية منه حتى بعد أن خُنق حتى الموت داخل مقر الشرطة الوطنية الجديد، ثم تم حرق جثث جي و وضعوها في المرحاض.

يأتي ذلك بعد أن تبرعت حكومة جمهورية كوريا بـ 130 سيارة دورية بقيمة 6.6 مليون دولار للشرطة الوطنية الفلبينية في 29 مايو. لكن قال نائب مدير قسم الموارد البشرية في آسيا ، فيليم كين ، إن التبرعات أهملت وفاة رجل الأعمال الكوري الجنوبي ، جي إيك-جو ، البالغ من العمر 53 عاماً ، على أيدي الشرطة في عام 2016.

الصين

قامت بكين بتقديم جزر غير للسلطان الجديد في مانيلا. فبالإضافة إلى ذلك، قامت بكين بتقديم حزمة تنمية بقيمة مليارات الدولارات، و هذا يشمل بناء سكك حديدية كبيرة في جزيرة ميندناو(مسقط رأس دوبترت). عرضت الصين المساعدة في الحملة ضد المخدرات الغير مشروعة.

في 19 يوليو 2016 ، أعلن لينغشياو لي ، المتحدث باسم السفارة الصينية في مانيلا ، دعم الصين لحرب المخدرات بقول أن الصين تدرك تمامًا أن الحكومة الفلبينية تحت قيادة فخامة الرئيس رودريغو دوتيه مما أدى إلى أخذه بعين الاعتبار.قد أعربت الصين عن رغبتها الجديدة في التعاون الفعال في هذه الحرب، وتود ان تضع خطة عمل محددة مع الجانب الفلبيني.

في 27 سبتمبر ، كرر السفير الصيني تشاو جيان هوا التأكيد على أن "المخدرات غير المشروعة هي عدو البشرية جمعاء" في بيان يؤكد دعم الصين لإدارة دوتير.

الأمم المتحدة (لحقوق الإنسان)

كانت إستراتيجية الأمم المتحدة لمحاولة تقليل وإيجاد حل للمخدرات على مدى السنوات العشر الماضية فشلاً ، وفقاً لتقرير الصادرة عن الاتحاد الدولي للسياسات المخدرات (IDPC) ، والذي دعا إلى إعادة التفكير بشكل كبير في السياسة العالمية بشأن المخدرات غير المشروعة.

ويدعو التقرير أن الأمم المتحدة تبذل جهدها للقضاء على سوق المخدرات غير المشروعة بحلول عام 2019 من خلال نهج "الحرب على المخدرات" التي لها آثار سلبية على الصحة وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. وفقا للتقرير ، ارتفعت الوفيات المرتبطة بالمخدرات بنسبة 45 ٪ خلال العقد الماضي ، مع أكثر من 71،000 وفاة زائدة في الولايات المتحدة في عام 2017 وحده. أُعدم ما لا يقل عن 3940 شخصاً بسبب جرائم المخدرات في جميع أنحاء العالم على مدى

السنوات العشر الماضية ، في حين أدت حملات مكافحة المخدرات في الفلبين إلى حوالي 27،000 عملية قتل خارج القضاء.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

اعترف بعض مسؤولون فلبينيون لمكافحة المخدرات بأن الرئيس دوترتي يستخدم بيانات خاطئة ومبالغ فيها لدعم ادعائه بأن الفلبين أصبحت "دولة مخدرات"، فلدى الفلبين معدل منخفض انتشار متعاطي المخدرات مقارنة بالمعدل العالمي ، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجرائم (UNODC).

أعرب مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجرائم (UNODC) عن قلقه بسبب ارتفاع حالات قتل الأشخاص المشتبه في تعاطيهم المخدرات في الفلبين. بالإضافة إلى ذلك، يقف مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة على استعداد لمواصلة العمل مع الفلبين وجميع البلدان من أجل تقديم تجار المخدرات إلى العدالة مع الضمانات القانونية المناسبة بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية ، وتعزيز مناهج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تستند إلى الأدلة والعلم والصحة العامة و حقوق الانسان.

الجدول الزمني للأحداث

التاريخ	وصف الحدث
1\ تموز\2016	تم قتل 30 من من يشتبه بهم بتعاطي المخدرات في أقسام أمنية مختلفة
1\ تموز\2016	تم قتل 30 من من يشتبه بهم بتعاطي المخدرات في أقسام أمنية مختلفة
21و29 \ تموز\ 2016	اتصالات تم عقدها للسلطات من أجل دعم حقوق الإنسان
2\ أب\2016	قام الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات بنشر بيانا نيابة عن 375 منظمة غير حكومية تطالب به مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجرائم بتنديد العدد المتزايد لجرائم القتل المتعلقة بقضية المخدرات في الفلبين
24-23\اب\2016	بدأت وسائل الاعلام العالمية بنشر تقارير حول حصيلة الموت المتصاعدة بسبب حكم رئيس فلبين
18\ تشرين الأول\ 2016	اختطف رجل أعمال من كورية الجنوبية (Jee Ick Joo) على يدي أفراد من مجموعة مكافحة المخدرات الغير شرعية و نشر خبر قتله بعد ثلاث أشهر.
29\ يناير\2017	فك الرئيس دوويترت لجميع مجموعات الغير مشروعة ضد المخدرات بعد مقتل جي أيك جو و كشف تورط الشرطة في مقتله.
6\ مارس\2017	الشرطة الوطنية تستأنف عمليات التي تشمل المخدرات الغير قانونية

2\مايو\2017	أطلقت الحكومة #RealNumberPH و الذي يحتوي على بيانات عن حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر هذه المؤسسة بيانات عن هوايات و ظروف كل مشتبه به.
8\مايو\2017	أعربت 45 من 47 دولة في حقوق الإنسان عن قلقهم بسبب أعمال القتل خارج القانون و ضد الإعلام العالمي لحقوق الإنسان .
15\أغسطس\2017	تم قتل 32 مشتبه بهم و تم قتل 29 بسبب المخدرات الغير قانونية
16\أغسطس\2017	تم قتل مراهق في الفلبين يدعى كاين دي لوس سانتوس
10\ أكتوبر\2017	بدأت جمعية التربية الفلبينية القيادة في تولي حملة مكافحة المخدرات التي تقوم بها الحكومة

تدخل الأمم المتحدة قرارات ومعاهدات و الأحداث ذات الصلة

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 ديسمبر 1966 (A/RES/2200(XXI)**

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي عرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- هي معاهدة وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16\12\1966 و بدأت مرحلة تنفيذها بعد مدة قدرها 10 سنوات في 23\3\1976. يجب على كل دولة مشاركة في هذه المعاهدة احترام مختلف الحقوق المدنية و السياسية و الانتخابية. تم المصادقة على هذه المعاهدة من قبل 168 دولة من ضمنها الفلبين، ولكن 74 دولة وقعت دون تصديق.
- **قرار البرلمان الأوروبي بشأن الفلبين، 17 أبريل 2018، (RC-B8-0198/2018)**

يشمل هذا القرار الامراعاة البرلمان الاوروبي إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الفلبين ، بما في ذلك القرارات الصادرة في 15 مارس 2017 و 15 سبتمبر 2016 ،رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، التي دخلت حيز التنفيذ في 15 ديسمبر 2008 والتي أصبحت الفلبين طرفًا فيها، أور و قضايا متعلقة بالفلبين و حقوق الإنسان

- السياسة المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ((S/RES/2382(2017

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (A/RES/21/2200)

محاولات سابقة لحل المشكلة

حاولت المحكمة الجنائية الدولية بحل هذه المشكلة بسبب انتهاك الفلبين لنظام روما الأساسي في 30 أغسطس 2011. ولذلك قد تمارس المحكمة الجنائية الدولية ولايتها القضائية على جرائم روما الأساسية المرتكبة في إقليم الفلبين أو على أيدي مواطنيها منذ 1 نوفمبر 2011.تم الأُعلان عن الفحص الأول للحالة في الفلبين في 8 فبراير 2018 و سيقام البحث الدقيق في الجرائم التي قامت بارتكابها الفلبين منذ 1 تموز2016 على الأقل ، و بالأحرى "الحرب على المخدرات" التي أطلقتها رئيس الفلبين.لكن، قام رئيس الفلبين بالانسحاب من المحكمة الجنائية العالمية.

وعلى وجه التحديد ، زُعم أنه منذ 1 تموز 2016 ، قُتل آلاف الأشخاص لأسباب تتعلق بتورطهم المزعوم في تعاطي المخدرات أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة. ورغم أن بعض عمليات القتل هذه قد وقعت في سياق المصادمات بين العصابات أو داخلها ، يُزعم أن العديد من الحوادث المبلغ عنها تنطوي على عمليات قتل خارج نطاق القضاء في سياق عمليات مكافحة المخدرات التي تقوم بها الشرطة.

صوتت الفلبين ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يدعو إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة. كانت الفلبين من بين 11 دولة صوتت ضد القرار ، الذي تم اعتماده بعد حصولها على 26 صوتاً إيجابياً خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا يوم الجمعة. وكان الانضمام إلى وفد الفلبين للتصويت ضد القرار الصين وكوبا ومصر والعراق وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا ومن بين الدول التي أيدت القرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وإسبانيا. امتنعت إحدى عشرة دولة ، بما فيها قطر وجنوب إفريقيا ، عن التصويت.

الفلبين هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي شاركت في الدورة شاركت فيها 47 دولة.وقد صوتت ضد الالتماس بعد أن رفضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، التي صوتت في 15 إلى 18 ، اقتراح مانيلا بإدراج فقرة ترحب "بالتقدم المحرز في تعزيز وتوسيع التعاون القائم بشأن الجوانب المتعلقة بالصحة العامة لمشكلة المخدرات العالمية". كما أرادت الفلبين أن يعترف المجلس "بالحاجة إلى تكثيف الجهود لدعم الدول الأعضاء ، عند الطلب ، في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها وفقًا لنهج شامل ومتكامل ومتوازن".

الحلول المقترحة

حث الدول على الاستثمار في الفلبين لإنعاش الدولة اقتصادياً وزيادة فرص العاملين مما يؤدي إلى تقليص نسبة العاطلين عن العمل، و هذا يؤدي إلي تقليل معدل الفقر و نسبة المواطن باللجوء إلى المخدرات أو بيعها: يؤدي هذا الحل إلى مساعدة الدولة و أفرادها بتأمين لهم فرص عمل و مساعدتهم على تقليص اللجوء إلى المخدرات : هذا كله يؤدي إلى منح الدولتين فرص للإنتاج المادي و السياسي و غيرها. بناءاً على ذلك، يبني هذا كله علاقات سياسية بين الدول و تحسن العلاقات بينهم. أما من ناحية الأفراد في كلا المجتمعين، هذا الحل يؤدي إلى تقليص البطالة و اللجوء لما هو مفيد و يؤدي إلى إعطائهم حقوقهم كاملة.

اقتراح فرض التعليم على كافة الأعمار في الفلبين و توعيتهم من خلاله، بحيث أن التعليم هو مفتاح الحياة بعصرنا هذا و هو حق لأي فرد في أي مجتمع، فيجب على الحكومة الفلبينية فرض التعليم مما يؤدي إلى توعية الأفراد و

فهمهم بحقوق الإنسان و الحياة بكل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التعليم إلى تقليل نسبة التعاطي و بيع المخدرات بحيث يفهم الفرد ما هو صحيح و ما هو خطأ و يلجأ إلى ما هو صحيح .

إتاحة الفرص للمعالجة البدنية و العقلية مجانا لأفراد المجتمع الفلبيني الذين كانوا جزءا من هذه الحرب. يلجأ الكثير من الناس إلى المخدرات بسبب عدم تحملهم لدفع التكاليف الباهظة للعلاج ، أو يلجأ إلى المخدرات بسبب عدم فهمهم ما هو علاج الصحيح، لذلك يجب على الأمم المتحدة حل هذه القضية.

المراجع

Philippines: Endorse UN Inquiry into 'Drug War' Killings." *Human Rights Watch*, 1" Feb. 2018, .www.hrw.org/news/2018/02/01/philippines-endorse-un-inquiry-drug-war-killings

ABS-CBN News. "Duterte Drug War: A Timeline." *ABS-CBN News*, 20 July 2018, news.abs-cbn.com/focus/multimedia/infographic/07/20/18/duterte-drug-war-a-timelin .e

Regencia, Ted. "Senator: Rodrigo Duterte's Drug War Has Killed 20,000." *News | Al Jazeera*, Al Jazeera, 21 Feb. 2018, www.aljazeera.com/news/2018/02/senator-rodrigo-duterte-drug-war-killed-20000-18 .0221134139202.html

Talabong, Rambo. "PNP's Drug War Death Toll Tops 4,500 before SONA 2018." *Rappler*, www.rappler.com/nation/207947-pnp-report-death-toll-war-on-drugs-july-sona-2018- .philippines

Talabong, Rambo. "PNP's Drug War Death Toll Tops 4,500 before SONA 2018." *Rappler*, www.rappler.com/nation/207947-pnp-report-death-toll-war-on-drugs-july-sona-2018- .philippines

Richard Heydarian. "Manila's War on Drugs Is Helping Philippines-China Relations." *South China Morning Post*, 1 Oct. 2017, www.scmp.com/news/china/diplomacy-defence/article/2113357/manilas-war-drugs-h .elping-build-bridges-between-china

France-Presse, Agence. "US 'Cautiously Optimistic' on Philippine Drug War Rights Record." *Rappler*, www.rappler.com/nation/194921-james-walsh-united-states-cautious-optimistic-drug- .war-human-rights